

تقرير

جردة حساب للعام الأول في الرئاسة
عون: سلاح المقاومة مرتبط بأزمة الشرق الأوسط

يطمعون بنا فنحن ملزمون أن ندافع. أهم ما نريد ترميمه هو الثقة بين اللبنانيين، وفي هذا الإطار على لبنان أن يرسخ استقراره ويحافظ على أمنه وأن لا يدخل في لعبة أكبر منه. نريد السلام مع الجميع ضمن مبادئ الحقوق والمصالح المتبادلة». وعندما سئل عما إذا لم يكن لبنان قد أطلق شرارة نحو سوريا (في إشارة إلى دور حزب الله في الحرب السورية)، رد عون بالقول إن 83 دولة أشعلت شرارة الحرب في سوريا، وتحمل مسؤولية الحرب في سوريا. وأكد أن «لبنان يلتزم بمبادئ الجامعة العربية، ومن يريد منا موقفاً مغايراً يخرق مبادئ الجامعة العربية».

واعتبر رئيس الجمهورية أن «العقوبات الأميركية الجديدة لن تؤثر بشكل إضافي عن العقوبات السابقة». وحول علاقة لبنان مع محيطه، قال: «لا مراسلات مع دولة الإمارات العربية المتحدة في ما خص التطمينات لرفع الحظر عن سفر الإماراتيين إلى لبنان»، كذلك أشار إلى أن أزمة تعيين سفير لبناني في الفاتيكان، سببها ما اكتشف عن انتماء السفير المعين إلى إحدى المنظمات (الماسونية) غير المعترف بها من قبل الفاتيكان. ومزّر موقفاً بشأن أزمة السفير اللبناني في الكويت، ملحقاً إلى أن من حق لبنان أيضاً أن لا يقبل اعتماد سفراء.

وعن العلاقة مع سوريا، أكد رئيس الجمهورية أنها لم تنقطع، ومستمرة عبر السفارة، مشيراً إلى أنه لا يوجد دعوة رسمية لزيارة سوريا حتى الساعة، ولا يوجد تنسيق مع سوريا على مستوى وزارتي، والتنسيق محصور بالسفراء. وأوضح أنه «نعمل مع كل الدول بشكل منفرد ومجتمع ولن نترك ملف النزوح الذي أعرف مخاطره».

وشدّد عون على أن «الانتخابات النيابية ستحصل في موعدها، ولا تعديل للقانون قبل تطبيقه، وإن سقطت البطاقة البيومترية لن يسقط قانون الانتخاب».

الخلاف مع القوات

في رده على سؤال عن التعيينات في إدارة تلفزيون لبنان، ظهر رئيس الجمهورية ميشال عون ما كان يجري الهمس حوله عن خلافات بين القوات اللبنانية والنيابتيين. لكن الرئيس لم يعتبر أن الأزمة القائمة هي بين التيار والقوات، بل بينه وبين القوات، إذ أكد أن «تلفزيون لبنان يعني رئيس الجمهورية مباشرة ووافقنا على تعيين طرابلسي، وهو مستقل، على أن يعين مدير جديد للوكالة الوطنية، ولكن رفض الأمر». وأضاف: «عملوا مية تفنغة حتى ما يعملوا التعيين».



عون عن القوات: «عملوا 100 تفنغة حتى ما يمشي» التعيين في تلفزيون لبنان (دالاتي ونهرا)

تبين أن السفير اللبناني في الفاتيكان ينتمي إلى منظمة لا يعترف بها الكرسي الرسولي

وجود سلاح المقاومة وعدم حصر السلاح بيد الجيش اللبناني، مؤكداً أن السبب الرئيسي هو النقص في السلاح والعجز المالي لتشكيل جيش يوازي قدرة جيش العدو الإسرائيلي، لكنه أكد أن الدولة اللبنانية وحزب الله ملتزمان القرار الدولي 1701، وأن «الحل في الشرق الأوسط يؤدي إلى حل مسألة سلاح حزب الله». وشدد عون على أن «وحدتنا الوطنية هي الأساس، الحرية السياسية مؤمنة لجميع الأطراف، ولكن لا أحد يمكنه أن يتلاعب بالتوازن الأمني. هناك 83 دولة في سوريا والصراع ليس عندنا وأنا لا أعطي أحداً بل أعطي وحدتنا الوطنية»، رافضاً «إدخال حزب الله في كل مشكلة داخلية في البلد».

وأشار عون إلى ضرورة الأخذ بالاعتبار تأثير إيران ودورها في الشرق الأوسط، مؤكداً أنه ليست لها اطماع في لبنان. وأكد أنه لا يمكن أن «تكون طرفاً في الصراع العربي-العربي، فالعرب أشقاء ولا يمكننا أن نقف مع شقيق ضد آخر، ولا حتى ضد إيران». ولفت إلى أنه قال في عام 2007: «لن ندع أي شرارة تأتي من الشرق إلى بيروت، ولن ندع أي شرارة تخرج من بيروت إلى الشرق. نحن بلد نريد السلام مع الكل ضمن مبادئ الحقوق والمصالح المتبادلة، وعندما الطامعون

العامة». وأضاف: «أتمننا الموازنة وأقرنا التشكيلات الدبلوماسية وقانون جديد للانتخابات على أساس النسبية. اليوم بدأ العمل على مرتكزات الدولة وهناك قوانين تساعدنا، وسنجري الانتخابات وفق القانون الجديد الذي يحقق التوازن بين مكونات الوطن. تقدمنا بقانون لمحاسبة مرتكبي الجرائم المالية لا يزال في المجلس النيابي ولم يُقر، والنائب غسان مخيبر قدم مشاريع ولم يقر إلا مشروع واحد منها».

وحول موضوع المحاصصة الحاصلة في مؤسسات الدولة، رد عون بأن «المحاصصة هي ضمن نطاق الدولة الذي نعيشه ولا يمكن التحليل حتى الواقع»، وأنها «هي العرف المتبع حتى اليوم في نظامنا الطائفي، ولكننا سعينا ليكون الألف والأكثر جدارة هو الأوفر حظاً في المراكز والتعيينات». ورأى أن «الدولة كانت مهترئة ومنتبهة الصلاحية عندما استلمناها، ولا شك أن البناء من جديد هو أسهل بكثير من الترميم الذي نقوم به حالياً، والدولة لا تصطلح خلال 10 أشهر، وهناك الكثير من المشاكل تحتاج للمعالجة، ولكن لا يمكن فتح معركة الفساد قبل أن نركز أركان الدولة».

الشق الثاني في الحوار، تناول الوضع الأمني، إذ أشار رئيس الجمهورية إلى اطمئنائه إلى الوضع الأمني في البلاد والإنجازات التي تم تحقيقها حتى الآن، ولا سيما في معركة الجرد، مثنياً على عمل الأجهزة الأمنية الذي أثمر نجاحات أمنية في تفكيك العديد من الخلايا الإرهابية النائمة. وقال: «لا يمكن أن نمنع مجرماً من ارتكاب جريمة، ولكن يمكن أن نوقفه ونحاكمه، ومعظم الجرائم التي حصلت مؤخراً أوقف مرتكبوها خلال فترة وجيزة». ورداً على سؤال، نفى عون وجود قاعدة أميركية في حاسبات، وفي جوابه عن سؤال آخر، شرح عون سبب

أجره رئيس الجمهورية العماد ميشال عون حواراً مباشراً مع حديري أخبار التلفزيونات المحلية بمناسبة مرور عام على توليه رئاسة الجمهورية. أبرز مواقف الرئيس تحورات حول دور سلاح المقاومة في مواجهة التهديدات الإسرائيلية، وتأكيد وحدة اللبنانيين والاستقرار الداخلي

كّر رئيس الجمهورية العماد ميشال عون مساء أمس، موقفه المتمسك بسلاح المقاومة للدفاع عن لبنان بوجه التهديدات الإسرائيلية والعصابات التكفيرية، مشيراً إلى أن اللبنانيين متفوقون على تجنب بلادهم صراعات المنطقة وعلى حفظ أمن البلاد واستقرارها ووحدتهم الوطنية. وبدأ لافتاً إصرار رئيس الجمهورية النأي بلبنان عن الصراعات العربية-العربية، وعن الصراع الخليجي-الإيراني، وتأكيد دور إيران وتأثيرها في الإقليم.

وبمناسبة مرور عام على توليه رئاسة الجمهورية، نظم القصر الجمهوري حواراً مباشراً لعون مع مديري أخبار المحطات التلفزيونية المحلية، أداره مدير الإعلام في القصر، رفيق شلالا، فبدأ رئيس الجمهورية لقاءه بتقديم مقتضب، تاركاً المجال بعده لأسئلة الزملاء واستيضاحاتهم.

ولخص عون موضوع اللقاء برسالة إلى اللبنانيين قال فيها: «لستة خلت، أوليتومني فثقتكم للموقع الأول في الدولة، واليوم هي جردة حساب لتعرفوا ما حققنا وما بقي لنا، فتقدروا الوضع بانفسكم ولا تضللكم الشائعات»، مؤكداً أن «ورشة البناء ليست سهلة أبداً، بعد سنوات التدمير التي تعرض لها كل شيء، هي تحتاج لكل اللبنانيين، لتضامنهم، لتقوتهم، بأنفسهم وبشركائهم وبوطنهم، نحن هنا الليلة، لننكلم بصراحة، بصراحة العماد ميشال عون، بعيداً عن الشائعات والتجني».

في الملفات الداخلية، أكد أنه «لم تتوافر لدينا بعد كل وسائل محاربة الفساد، ونعمل على تأمينها، محاربة الفساد تتم بواسطة المؤسسات وليس الأفراد»، مشيراً في ملف النفايات إلى أن «المشكلة أن كل لبناني يريد وضع نفاياته عند جاره، لكن للحكومة كامل الحق بمصادرة أرض للمصلحة

محتلاً بدعم من الرياض أيضاً، ثم منقسماً على نفسه، ثم محتلاً من داعش، ثم معزّضاً للتقسيم؟ كل ذلك جرى برعاية أو مدد سعودي، لكل ما يصيب بلاد الرافيدين من شرور. ماذا كسبت الرياض من ذلك؟ لا شيء سوى تدمير اليمن والعراق، وبينهما سوريا التي خرج منها آل سعود بأقل مما كان لهم قبل عام 2011. إن من يخوض في مسارات تدميرية كهذه، لن يثنيه شيء عن ممارسة سياسة جنونية في لبنان، لا يكسب منها سوى تعريض الاستقرار للخطر، والحق خسائر بحلفائه. خيارات الحريري ضيقة. لكن السعودية اعتادت الجنون.

إلى امتعاض من ميوعة الحكومة بشخص رئيسها، وأكبر تكتل فيها العونيين، تجاه تمادي الحزب». وتكشف المصادر أن «رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع ورئيس حزب الكتائب سامي الجميل سمعا من السعوديين خلال زيارتهما انتقادات لاذعة لعون». وقد قال السعوديون بصراحة: «لم نكن نريد لرئيس الجمهورية أن يكون في فريق الرابع عشر من آذار، نحن كنا نتمنى أن يقف في الوسط، ولهذا السبب لم نعارض انتخابه». لكن عون، كما قال السعوديون، «فاجأنا. هو يتصرف وكأنه مرتبط أيدولوجياً بحزب الله، ويدعي شكلياً أنه على مسافة واحدة من الجميع لتسيير عهده، لكنه بالقلب والجوهر مرتبط ارتباطاً تاماً بالحزب».

تتهيب المصادر هذه الزيارة وتأثيرها على المشهد الداخلي، لكنها «تستبعد أن يطالب الحريري بخطوات عملانية، كالاستقالة من الحكومة»، مستندة إلى قول السبهان أمس لقناة «أم تي في» إن بلاده لا تريد «تطير الحكومة، بل تطير الحزب، والاتي سيكون مذهباً بالتأكيد». وأشارت إلى أن «التصعيد السعودي لم يكن مفاجئاً»، كاشفة أن «بعض الشخصيات اللبنانية ذهبت سراً إلى المملكة، والتقت بمسؤولين سعوديين بعيداً من الإعلام، وعادت ونشرت في الكواليس الداخلية بعضاً مما سمعناه على لسان السبهان». ولفتت المصادر إلى أن «الحريري كان قد تمنى على المملكة عدم الإعلان عن هذه الزيارات تفادياً لأي استنفا من الحزب».

وفيما تزامن الموقف السعودي مع تصاعد المواجهة الأميركية-الإيرانية والمخاوف من تحلل الدولة اللبنانية أثماناً باهظة، استوقف المصادر كلاماً سعودياً قبل أمام زوار المملكة، نقل فيه مسؤولون سعوديون «تبايناً بينها وبين موقف الإدارة الأميركية التي تريد تحييد الساحة اللبنانية، وتفضل مواجهة الحزب في سوريا عسكرياً، وفي لبنان من خلال العقوبات فقط، مع عزل لبنان كدولة عن هذا الصراع حفاظاً على الاستقرار». وجاء الكلام السعودي في إطار «السلط منا وصفوه بعدم الحماسة اللبنانية لمواكبة التصعيد السعودي، وكان هناك نوعاً من التطبيع مع الأمر الواقع والتسليم به»!

تقرير

القضاء يستجوب المدير العام ل«أوجيرو»

بطاقات الهوية البيومترية بالتراضي»، مؤكداً أن «الخيار الوحيد هو أن يتم ذلك بمناقصة قانونية». ورداً على سؤال عن أنه في حال اعتماد خيار المناقصة، فإن المهل لن تسمح عندها بإصدار البطاقات البيومترية قبل الانتخابات النيابية في أيار المقبل، قال بزي: «من دون البيومترية إذاً، فلدينا المواطنون بطاقات الهوية وجوازات السفر».

(الأخبار)

مع الهيئة، والاتهامات التي وجهها إلى كريدية، ليست مدرجة على جدول الأعمال، إلا أن من المتوقع أن يُبحث ما سبق، بعدما تحوّل الخلاف بين الوزير والمدير العام إلى قضية شغلت الأوساط السياسية المعنية بقطاع الاتصالات في الأيام الماضية.

من جهة ثانية، أكد الرئيس نبيه بري أمام زواره أمس، أنه لن يقبل بأي شكل من الأشكال أن «يجري تلزيم إصدار

الأربعاء المقبل لاستكمال التحقيق. وعلمت «الأخبار» أن إبراهيم كان قد راجع الجراح حول اتهاماته لكريدية، إلا أن الوزير أجاب المدعي العام المالي بأنه كان يبالغ في اتهاماته لوضع ضغوط على كريدية ل«تحسين أدائه»! ومن المتوقع أن تجتمع اليوم لجنة الاتصالات النيابية. ورغم أن التطورات الأخيرة في ملف «أوجيرو» وفسخ وزير الاتصالات عقود التشغيل والصيانة

استمع أمس المدعي العام المالي القاضي علي إبراهيم، إلى المدير العام لهيئة «أوجيرو» عماد كريدية، بعد الاتهامات التي وجهها إلى الأخير وزير الاتصالات جمال الجراح برسالة مكتوبة يوم 26 تشرين الأول الجاري. وقد اتهم الجراح كريدية بتبذير المال العام ومخالفة القانون وتنفيذ أعمال لأغراض شخصية، ومن المقرر أن يستمع إبراهيم مجدداً إلى كريدية صباح